تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا باستخدام نسب الربحية

*أ. يوسف عبدالله أشويقى **د. صالح عبدالرحيم اعمر **أ. أمحمد محمد حسن

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا باستخدام نسب الربحية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1– أن الربحية (معدل العائد علي حقوق الملكية – معدل العائد علي الأصول – معدل العائد علي متوسط الأصول) تساهم في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية.

2– تبين من الجدول الرقم(1) أن مصرف الوحدة (بمتوسط النسب 3.46%) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة جيدة من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

3– أظهرت نتائج مصرف الجمهورية (بمتوسط النسب 3.44%) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة جيدة من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

4– أظهرت نتائج مصرف التجاري الوطني (بمتوسط النسب 5.16%) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة عالية من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

5– أظهرت نتائج مصرف التجارة والتنمية (بمتوسط النسب 13.86%) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة عالية من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

المقدمة:

يعد موضوع تقييم أداء المصارف التجارية من الموضوعات المهمة في العصر الحالي، وذلك لمعرفة مكامن القوة والضعف في أداء هذه المصارف بهدف تحسين معدل أداء المصارف من خلال إدخال إصلاحات جديدة وذلك بالاعتماد على معايير ومؤشرات حديثة لتقييم أداء المصارف وقد تعددت نماذج تقييم أداء المصارف على المستوى الدولي، وان المصارف التجارية لها أهمية من خلال تقديمها الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية والخدمات الاجتماعية المختلفة فلذلك يجب إيضاح الأداء الذي تحققه هذه المصارف للمتعاملين وتعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تمنح القروض وتقبل الودائع وتقدم مختلف الخدمات المصرفية التي يستفيد منها مختلف الأفراد والمشروعات والأعمال التجارية، ولعل من أبرز مؤشرات تقييم الأداء نسب الربحية لتقييم أداء المصارف التجارية، وفي هذا البحث تم تسليط الضوء على النسب المالية، ومعرفة مدى ملائمته للبيئة الليبية من خلال تطبيقها على المصارف التجارية الليبية. (تواتي، 2021)

ولعل من أبرز أدوات تقييم الأداء استخدام النسب المالية، أن هذه النسب متعددة ومتشعبة ويعتبر استخدام أحدهما جزء من عملية التقييم، فاستخدام نسب الربحية يعد مؤشر هام وأداء مهمة يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف الوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء، لأن الأرقام الموجودة في القوائم المالية لا تعكس بشكل واضح حقيقة المركز المالي لذا فإن الأمر يستلزم تحليل هذه القوائم لإيجاد العلاقات بين هذه الارقام ونسب الربحية تكشف عن العلاقات المهمة الموجودة في هذه القوائم. (جميل، واخرون، 2007)

* محاضر، كلية الادارة – جامعة النجم الساطع yousif.abdlla1983@gmail.com
** محاضر، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد – جامعة اجدابيا
** محاضر، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد – جامعة اجدابيا

مشكلة البحث:

نتيجة للوضع الاقتصادي الذي تعيشه ليبيا الأن، وفي ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن الأمر يتطلب تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام النسب المالية للكشف عن نقاط القوة والضعف لكي تضمن المصارف الليبية تحقيق كفاءة الأداء والاستمرار بنشاطها وتحقيق أعلى العوائد في ظل المنافسة فيما بينها.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:-

هل تساهم نسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا ؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

1-هل يساهم معدل العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا؟

2-هل يساهم معدل العائد على إجمالي الأصول في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا؟

3-هل يساهم معدل العائد على متوسط الأصول في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا؟

هدف الدراسة:

تمثل الهدف في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا من خلال مؤشرات نسب الربحية.

رابعا: أهمية الدراسة:-

الأهمية العلمية:

تأتي من أهمية التحليل بواسطة نسب الربحية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصرف، وذلك لكونه مؤشراً يعكس الأداء الكلي للمصارف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترات الدراسة كونها مؤشر يعكس الأداء الكلي للمصارف. (جميل، واخرون، 2007)

الأهمية العملية:

- أهمية التقييم المالي لأداء المصارف واعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين والدارسين نظرا للثقل الذي تمثله المصارف وحساسيته لدورها الاقتصادي لما يساعد في دعم اتخاذ القرار المستمر لخلق واستكشاف فرص استثمارية جديدة.
- الأهمية التطبيقية للنسب المالية باعتباره أحدى الاساليب المتطورة في مجال تقييم الأداء المصرفي.
- معرفة مدي مساهمة نسب الربحية والاساليب المستخدمة وتأثيره على ربحية المصارف التجارية والعوامل التي تؤثر على نمو وتطوير ربحيتها مما يعود بالفائدة على المتعاملين والمهتمين باستمرارية أداء المصارف وسلامة النظام المصرفي في ليبيا. (بوحليمة، 2021)

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض الرئيسية والفرعية كما يلي:-

1- تساهم نسب الربحية في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا.

وينبثق من هذه الفرض الرئيسي مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو التالي:-

- يساهم معدل العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا.

- يساهم معدل العائد على إجمالي الأصول في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا ؟
- يساهم معدل العائد على متوسط الأصول في تقييم الأداء المالي للمصارف لتجارية بمدينة اجدابيا ؟

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي من خلال تحليل القوائم المالية لمصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف التجاري الوطني خلال الفترة 2016 – 2020.

الدراسات السابقة:-

1- دراسة (بوحليمة،2021) بعنوان: تأثير متغيرات البيئة المالية والإدارية علي الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج CAMELS. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم عامة لتقييم الأداء وطبيعة وواقع المصارف التجارية في ليبيا وتكونت عينة الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا سواء خاصة أو عامة وهي (المصرف التجاري الوطني – مصرف الوحدة – مصرف الجمهورية – مصرف التجارة والتنمية – مصرف الصحاري) ومن أبرز النتائج كالآتي:-

1- أن هناك أهمية في تطبيق نظام CAMELS كنظام داعم لعمليات الرقابة في المصارف التجارية الليبية من خلال تطبيقها لتعليمات سلطة المصرف المركزي كما تبين أهمية هذا النظام في منظومة المصارف التجارية الليبية محل الدارسة.

2- توصلت النتائج أن المصارف التجارية الليبية تمتلك كفاية رأس مال تحقق الملاءة المطلوبة وفق لجان بازل، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص علي امتلاك هذه المصارف لهذه النسبة.

3- كما أظهرت النتائج عدم تميز الأصول في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة بالجودة المطلوبة وفق لجان بازل، وعليه ترفض الدارسة الفرضية القائلة بتميز أصول هذه المصارف بالجودة.

4- كما أظهرت النتائج تحقيق المصارف التجارية الليبية محل الدراسة لمستوي كافي من الربحية والمطلوبة وفق لجان بازل، و عليه تقبل الدارسة الفرضية القائلة بتحقيق هذه المصارف لربحية كافية من أجل استقرارها.

5- وأظهرت النتائج تذبذب في السيولة لدي المصارف التجارية الليبية محل الدراسة وفق لجان بازل، وعليه ترفض الدارسة الفرضية القائلة بتوفر السيولة الكافية من أجل التوظيف والاحتفاظ.

2- دراسة (قروش عيسى وآخرون،2021) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015- 2019. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على النسب المالية (نسب الربحية، السيولة، المخاطرة والكفاية)، من خلال دراسة حالة 50 بنوك تجارية جزائرية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية هذه البنوك خلال الفترة 2015 – 2019. وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف البنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وقد أوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لآخر.

3- دراسة (مادي،2020) بعنوان: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي. نظراً لأهمية الأداء المالي للمصارف التجارية وفي ظل ندرة الدراسات حول هذا الموضوع في البيئة الليبية. فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة عن الفترة 2014 - 2018 مستخدمةً في ذلك

نظام CAMELS لتقييم الأداء أستخدم أغراض الدراسة المنهج الوصفي وتم استقاء البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف خلال الفترة محل الدراسة نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف الخاصة أفضل بكثير منه في المصارف العامة الأمر الذي يتطلب من الجهات الرقابية دراسة المسببات واتخاذ القرارات الكفيلة بمعالجتها. وقد أبرزت الدراسة العديد من التوصيات لعل أهمها أن يقوم المصرف المركزي بتطوير وتبني نظام لتقييم أداء المصارف التجارية يمكنه من إحكام الرقابة عليها بصورة دورية مما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

4– دراسة (بوفرنة وآخرون،2018) بعنوان تقييم الأداء المصرفي: دراسة عملية عن المصارف التجارية الليبية. هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية من خلال نموذج التقييم CAMEL، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام القوائم المالية للمصارف عينة البحث من سنة 2004 إلى سنة 2010 وقد تكونت عينة البحث من أربعة مصارف تجارية، وقد أظهرت النتائج أن المصارف التجارية الليبية هي مؤسسات ذات جودة عالية من خلال حصولها على متوسط درجة 1.5 وهي درجة أقل من 2 وفقا لمقياس CAMEL هذه النتائج تعني أن الأداء المصرفي في ليبيا كان جيدة خلال فترة الدراسة، بالرغم من تركيز هذه الدراسة فقط على المصارف التجارية الأربعة الأكبر في ليبيا وبالتبعية، وبالرغم من تشابه المصارف الليبية، إلا أن عملية تعميم النتائج على كل المصارف أمر غير جائز، والمزيد من الأبحاث في ليبيا يتعين إجراؤها لعزل الكثير من الفروقات الحجم والملكية بين المصارف الليبية.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا وبالتحديد(مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف التجاري الوطني).

الإطار النظري:

أولا: تعريف الأداء المالي:

يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة. (حجاج، 2014)

تعريف تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي هو إصدار حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال دورة مالية معينة باستخدام مقاييس معينة.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي:

1– متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسين قدرة المؤسسة.

2– متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.

3– المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

4– المساعدة في فهم البيانات المالية. (بغالي، 2016)

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي:

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها. (بغالي، 2016)

رابعا : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي:

1- المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، بعض المواقع على الانترنت...الخ. (بغالي، 2016)

2- المصادر الداخلية:

الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.

جدول حسابات النتائج: بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

جدول تدفقات الخزينة: تتخذ على ضوئها القرارات الهامة و الإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

الملاحق: وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج.

خامسا : أهداف تقييم الأداء المالي:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص، أو البنك الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراضه لزبونه مبلغ من المال، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في ما يلي:-

1- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

2– اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.

3– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.

4– تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة. (بغالي، 2016)

سادسا: النسب المالية:

يتم تقسيمها إلى خمس مجموعات هي: **1–** نسب السيولة. **2–** نسب النشاط. **3–** نسب السوق. **4–** نسب المديونية. **5–** نسب الربحية.

أ– نسب السيولة:

تهدف إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها.

ومن أهم نسب السيولة مايلي:

1– نسبة التداول. **2–** نسبة السيولة السريعة. **3–** صافي رأس المال العامل.

4– نسبة النقد. **5–** نسبة التغطية النقدية.

(مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات www.mdrscenter.com)

ب– نسب النشاط:

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات.

وأهم نسب النشاط مايلي:

1– معدل دوران الحسابات المدينة. **2–** متوسط فترة التحصيل.

3– معدل دوران البضاعة. **4–** معدل دوران مجموع الأصول.

5– معدل دوران صافي رأس المال العامل. **6–** معدل دوران الموجودات الثابتة.

7– معدل دوران الأصول المتداولة. **8–** معدل دوران الحسابات الدائنة.

(مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات www.mdrscenter.com)

ج– نسب السوق:

ومن أهم نسب هذه المجموعة:

1– العائد على السهم.

معادلة حساب هذه النسبة:

العائد على السهم = الربح بعد الفوائد والضريبة وحقوق حملة الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة

(مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات www.mdrscenter.com)

د- نسب المديونية:

وتقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

ويمكن تناول نسب المديونية من منظورين:

الأول: ويركز على العلاقة النسبية بين الديون من جانب والموجودات وحقوق المالكين من جانب آخر، وتتم دراسة هذه العلاقات من خلال "نسب المديونية".

الثاني: ويركز على قدرة المؤسسة على خدمة دينها، ويتم تقييم هذه القدرة من خلال مجموعة "نسب التغطية". (مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات www.mdrscenter.com)

هـ- نسب الربحية:

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين.

وتقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما:

1- مجموعة النسب المالية الناتجة عن نسب الربح إلى المبيعات.

وأهم هذه المجموعات:

- نسبة مجمل ربح العمليات = مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات
- نسبة صافي ربح العمليات =

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات الأخرى / المبيعات.

2- مجموعة النسب المالية الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الاستثمارات.

وأهم النسب في هذه المجموعة:

- العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى والضريبة / مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات).
- العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت) / صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين).

(مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات www.mdrscenter.com)

سابعا: المصارف التجارية:

تعريف المصرف: هو كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب، أو في حسابات لأجل، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية. (القانون رقم (1) لسنة 2005)

ثامنا: أهداف المصارف التجارية:

1- هدف الربحية: ربح المصرف هو الفائض الصافي بين إيرادته الكلية وتكاليفه الكلية، ويتم تعظيم الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيرادته، أو من خلال تخفيض التكاليف.

2- هدف السيولة: يقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة كل طلبات السحب من الأرصدة النقدية المودعة، حيث يهدف البنك من استعداده لتلبية طلبات عملائه من السحب إلى الاحتفاظ بدرجة ثقة عالية، فالثقة في البنك التجاري هي أساس وجوده، لذلك فإن محاولة التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة تلزم البنك الاحتفاظ بجزء من موارده في صورة نقدية لمواجهة اعتبارات السيولة والجزء الباقي يوظفه في استثمارات مختلفة لإشباع عامل الربحية.

3- هدف سلامة المركز المالي للبنك: إن البنوك التجارية لا يمكنها استيعاب خسائر تزيد على رأس المال المملوك، فأي خسائر هنا تعود على أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك، لذلك تفضل البنوك التجارية التنويع في محفظتها المالية غير أن ذلك قد يهدد سلامة المركز المالي لها عندما تقوم بشراء أصول مالية شديدة التقلب في قيمتها، ولعل هذه هي الأسباب التي أدت إلى سيادة نظرية القروض التجارية لفترة طويلة، وبموجب هذه النظرية تقوم البنوك التجارية بالاستثمار في أدوات الدين قصيرة الأجل التي تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية ولكن مع تطور ونمو السوق المالية أصبح من السهل تحويل الكثير من الأوراق المالية إلى نقود بسرعة وبدون خسارة في قيمتها. (شيحة، 1985)

تاسعا: وظائف للمصارف التجارية:

1- قبول الودائع.

2- منح الائتمان.

3- القيام بالخدمات نيابة عن العملاء.

4- بيع وشراء العملات الأجنبية.

5- خلق أدوات استثمار مالي.

6- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.

7- البطاقة الائتمانية. (رمضان، 1997)

الجانب العملي للدارسة:-

أولاً: منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي والاعتماد على البيانات من القوائم المالية السنوية المنشورة للمصارف، وبتحليل القوائم المالية لفروع المصارف التي تقع بمدينة اجدابيا وهما مصارف الوحدة والجمهورية والتجاري الوطني والتجارة والتنمية.

ثانياً: خطوات جمع البيانات:

تم استخدام القوائم المالية للمصارف محل الدراسة، بالإضافة إلى متغيرات الدارسة (عناصر نسب الربحية) بغية الإلمام بها خدمة لإجراء التقييم المطلوب للدارسة من خلال احتساب قيم للنسب المعتمدة لدينا والمعتمدة في أغلب الدراسات حول هذا الموضوع حيث تم إجراء العديد من الخطوات التي تعد ضرورية قبل التقييم:

1- جمع البيانات الأولية والمتمثلة في القوائم المالية للمصارف محل الدارسة.

2- اختبار النسب المالية (الربحية) شائعة الاستخدام والتي يتوفر فيها شرط توافر المعلومات فيها من بين جميع المصارف.

3- احتساب قيم النسب سالفة الذكر واحتساب متوسطاتها.

4– تم إعداد جدول لكل متغيرات الربحية لكل مصرف مجتمعة.

5– إعداد جدول لكل عنصر من عناصر النموذج لكل المصارف مجتمعة.

6– إعداد جدول خاصة بالتقييم المركب لكل مصرف منفرد.

ثالثاً: متغيرات الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام ثلاثة متغيرات من نسب الربحية لتقييم الأداء للمصارف التجارية، وتجدر الاشارة إلي أن أساس التقييم، كما تعتمد هذه الدارسة علي معايير تقييم الأداء وفق معيار التقييم الموحد (COMELS). وقد تم احتساب وتحليل متغير الدراسة (الربحية) وهي كالآتي:

1– مؤشرات نسب الربحية:

والتي يمكن أن تقيس قدرة المصرف على تحقيق الربح: أهمها:

- **العائد على متوسط الأصول:**

تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

وتقاس كالتالي: العائد على متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الاصول}}$

- **معدل العائد على الأصول:**

تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، وتقاس بالمعادلة التالية.

وتقاس كالتالي: معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الاصول}}$

- **معدل العائد على حقوق الملكية:**

يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال حملة الأسهم وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال، ويعد ذلك المعدل المعيار الأكثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدي قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال والعكس صحيح.

وتقاس كالتالي: معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$ (بوحليمة، 2021)

قياس الربحية لمصرف الوحدة:–

1– معدل العائد على متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2016 = $\frac{41253540}{6250536364}$ = %0.66

$$\%0.67 = \frac{40185352}{5997813731} = \text{سنة } 2017$$

$$\%0.64 = \frac{40175301}{6320783153} = \text{سنة } 2018$$

$$\%0.67 = \frac{41173051}{6145231493} = \text{سنة } 2019$$

$$\%0.69 = \frac{42175029}{6112323043} = \text{سنة } 2020$$

$$\textbf{المتوسط} = \frac{0.69+0.67+0.64+0.67+0.66}{5} = 0.66$$

2- معدل العائد على الأصول $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

$$\%0.66 = \frac{41253540}{7946926257} = \text{سنة } 2016$$

$$\%0.67 = \frac{40185352}{7977684490} = \text{سنة } 2017$$

$$\%0.64 = \frac{40175301}{8005668190} = \text{سنة } 2018$$

$$\%0.67 = \frac{41173051}{8089061401} = \text{سنة } 2019$$

$$\%0.69 = \frac{42175029}{8074476032} = \text{سنة } 2020$$

$$\textbf{المتوسط} = \frac{0.69+0.67+0.64+0.67+0.66}{5} = 0.66$$

3- معدل العائد على حقوق الملكية $= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

$$\%9.25 = \frac{41253540}{445822563} = \text{سنة } 2016$$

$$\%9.01 = \frac{40185352}{445952561} = \text{سنة } 2017$$

$$\%8.82 = \frac{40175301}{455522520} = \text{سنة } 2018$$

$$\%9.02 = \frac{41173051}{456223063} = \text{سنة } 2019$$

$$\%9.21 = \frac{42175029}{457822791} = \text{سنة } 2020$$

$$\textbf{المتوسط} = \frac{9.21+9.02+8.82+9.01+9.25}{5} = 9.06$$

الجدول رقم (1) التقييم المركب لمصرف الوحدة

المصرف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
مصرف الوحدة	%0.66	%0.66	9.06	%3.46	1	قوى

من الجدول رقم (1) يتضح أن مصرف الوحدة وقع في التقييم الأول والذي يدل على قدرة المصرف على توليد الأرباح وكذلك توزيعات معقولة ويتميز بطاقم إداري فعال.

قياس الربحية لمصرف الجمهورية:-

1- معدل العائد على متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2016 = 0.52%
سنة 2017 = 0.58%
سنة 2018 = 0.62%
سنة 2019 = 0.61%
سنة 2020 = 0.59%

$$\text{المتوسط} = \frac{0.59+0.61+0.62+0.58+0.52}{5} = 0.58$$

2- معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$

سنة 2016 = 0.43%
سنة 2017 = 0.38%
سنة 2018 = 0.42%
سنة 2019 = 0.44%
سنة 2020 = 0.41%

$$\text{المتوسط} = \frac{0.41+0.44+0.42+0.38+0.43}{5} = 0.41$$

3- معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$

سنة 2016 = 9.09%
سنة 2017 = 9.23%
سنة 2018 = 8.99%
سنة 2019 = 9.89%
سنة 2020 = 9.52%

$$\text{المتوسط} = \frac{9.52+9.89+8.99+9.23+9.09}{5} = 9.34$$

الجدول رقم (2) التقييم المركب لمصرف الجمهورية

المصرف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
مصرف الجمهورية	0.58%	0.41%	9.34	3.44%	1	قوى

يتضح من الجدول رقم (2) أن مصرف الجمهورية يشابه إلى حد كبير ما تميز به مصرف الوحدة.

قياس الربحية لمصرف التجاري الوطني:-

1- معدل العائد على متوسط الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

سنة 2016 = 0.78%
سنة 2017 = 0.81%
سنة 2018 = 0.79%
سنة 2019 = 0.75%
سنة 2020 = 0.81%

$$\text{المتوسط} = \frac{0.81+0.75+0.79+0.81+0.78}{5} = 0.78$$

2- معدل العائد على الأصول = صافي الربح / اجمالي الأصول

سنة 2016 = 0.71%
سنة 2017 = 0.70%
سنة 2018 = 0.65%
سنة 2019 = 0.67%
سنة 2020 = 0.71%

المتوسط = (0.71+0.67+0.65+0.70+0.71) / 5 = 0.68

3- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

سنة 2016 = 14.22%
سنة 2017 = 13.29%
سنة 2018 = 13.89%
سنة 2019 = 14.09%
سنة 2020 = 14.75%

المتوسط = (14.75+14.09+13.89+13.29+14.22) / 5 = 14.04

الجدول رقم (3) التقييم المركب للمصرف التجاري الوطني

المصرف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
مصرف التجاري الوطني	%0.78	%0.68	14.04	%5.16	1	قوى

يتضح من الجدول رقم (3) أن مصرف التجاري الوطني وقع هو الأخر في التقييم الأول ولذلك هو يتميز بإدارة كفؤة وقدرة أعلى على توليد الأرباح من مصرفي الوحدة والجمهورية.

قياس الربحية لمصرف التجارة والتنمية:-

1- معدل العائد على متوسط الأصول = صافي الربح / متوسط الأصول

سنة 2016 = 0.73%
سنة 2017 = 0.72%
سنة 2018 = 0.81%
سنة 2019 = 0.76%
سنة 2020 = 0.95%

المتوسط = (0.95+0.76+0.81+0.72+0.73) / 5 = 0.79

2- معدل العائد على الأصول = صافي الربح / اجمالي الأصول

سنة 2016 = 0.35%
سنة 2017 = 0.41%
سنة 2018 = 0.46%
سنة 2019 = 0.45%
سنة 2020 = 0.42%

$$\text{المتوسط} = \frac{0.42+0.45+0.46+0.4+0.35}{5} = 0.41$$

$$\text{3- معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

سنة 2016 = 12.09%
سنة 2017 = 14.22%
سنة 2018 = 12.99%
سنة 2019 = 11.95%
سنة 2020 = 12.09%

$$\text{المتوسط} = \frac{12.09+11.95+12.99+14.22+12.09}{5} = 12.66$$

الجدول رقم (4) التقييم المركب للمصرف التجارة والتنمية

المصرف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
مصرف التجارة والتنمية	%0.79	%0.41	12.66	%13.86	1	قوى

يتضح من الجدول رقم (4) أن مصرف التجارة والتنمية الذي يعتبر من أقوى المصارف في الدراسة الحالية حيث وقع في التقييم الأول ولكن بفارق كبير عن باقي المصارف الأخرى وهذا يدل على أنه يتميز بكفاءات وإدارة فعالة ويتميز بأرباح عالية أيضاً.

الجدول رقم (5) التقييم المجمع للمصارف العاملة بمدينة اجدابيا

المصرف	معدل العائد على متوسط الأصول	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية	متوسط النسبة	التقييم	التصنيف
مصرف الوحدة	%0.66	%0.66	9.06	%3.46	1	قوى
مصرف الجمهورية	%0.58	%0.41	9.34	%3.44	1	قوى
مصرف التجاري الوطني	%0.78	%0.68	%14.04	%5.16	1	قوى
مصرف التجارة والتنميـــة	%0.79	%0.41	%12.66	%13.86	1	قوى

رابعا: النتائج:

اختص هذا الجزء من الدارسة بتحليل للنتائج المتحصل عليها بعد تكوين الإطار النظري للدارسة التطبيقية، بالإضافة لتقييم الأداء المصرفي وفق معيار التقييم الموحد(COMELS) بالتطبيق علي المصارف التجارية الليبية محل الدارسة، للخروج بتوصيات من شانها تعزيز الاعتماد علي النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المصرفي.

فقد توصلت الدارسة إلى النتائج التالية:

1– أن الربحية (معدل العائد علي حقوق الملكية – معدل العائد علي الأصول – معدل العائد علي متوسط الأصول) تساهم في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية.

2– وتبين لنا من الجدول الرقم (1) أن مصرف الوحدة (بمتوسط النسب 3.46%) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة جيدة من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

3– أظهرت النتائج مصرف الجمهورية (بمتوسط النسب 3.44%) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة جيدة من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

4– أظهرت النتائج مصرف التجاري الوطني (بمتوسط النسب 5.16%) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة عالية من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

5– أظهرت النتائج مصرف التجارة والتنمية (بمتوسط 13.86) وقع في التقييم الأول وهذا يعني أنه يتمتع بنسبة عالية من الربحية وبذلك نقبل الفرضية القائلة مساهمة هذه النسبة في تقييم الأداء.

خامسا: التوصيات:–

1– نوصي المصارف محل الدراسة بالعمل على الاهتمام بمستوى الأداء فيها.

2– البحث عن أساليب أخرى لتقييم الأداء المالي واستخدام باقي النسب المالية لبيان الصحة المالية للمصارف من جميع النواحي.

3– على المصارف زيادة الاهتمام بتقييم الأداء المالي لها للوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها كذلك معرفة نقاط القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي للمصارف.

4– ضرورة القيام بدورات تدريبية للعاملين في المصارف لزيادة تطويرها ومعرفتهم بمجال اجراء دراسات تقييم الأداء لزيادة كفاءة وفاعلية المصارف.

Yousef Abdullah Yousef
Salih Abd Alraheem Oomar
Amhimmid Mohammed Hasan

Summary:

This study aimed to evaluate the financial performance of commercial banks in the city of Ajdabiya, using profitability ratios, which are among the most used methods in evaluating financial performance in order to reach the best possible methods of performance. The study reached the following results:

1- Profitability (rate of return on equity - rate of return on assets - rate of return on average assets) contributes to evaluating the financial performance of commercial banks.

2-It appears from Table No. (1) that the Unity Bank (with an average rate of %3.46) fell into the first assessment, and this means that it enjoys a good percentage of profitability, and thus we accept the hypothesis that this percentage contributes to the performance evaluation.

3-The results of Jumhouria Bank (with an average of %3.44) fell in the first evaluation, and this means that it enjoys a good percentage of profitability, and thus we accept the hypothesis that this percentage contributes to the performance evaluation.

4-The results of the National Commercial Bank showed (with an average rate of %5.16) that it fell in the first evaluation, and this means that it enjoys a high rate of profitability, and thus we accept the hypothesis that this percentage contributes to the performance evaluation.

5-The results of the Trade and Development Bank (with an average of %13.86) fell in the first evaluation, and this means that it enjoys a high rate of profitability, and thus we accept the hypothesis that this percentage contributes to the performance evaluation.

المراجع:

1– أحمد بلقاسم تواتي،(2021). تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية، مجلة الجامعي النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس– ليبيا.

2– سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد،(2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مجلة تنمية الرافدين، 85 (29).

3– صالح عبدالرحيم عمر بوحليمة،(2020– 2021). أطروحة دكتوراه في مجال علوم التصرف (مالية) بعنوان: تأثير متغيرات البيئة المالية والإدارية علي الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذجCAMELS، جامعة صفاقس كلية العلوم الاقتصادية والتصرف.

4– قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف،(2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015– 2019، المجلد: .41

5– محمد الهادي سالم مادي، (2020). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة – بنغازي، المجلد الأول، العدد الثاني.

6– فاخر مفتاح بوفرنة" وإيهاب حمزة المسماري" وادهم عبد المولى البرغثي،(2018). تقييم الأداء المصرفي: دراسة عملية عن المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة بنغازي العلمية ،مجلد 31 (2).

7– فتيحة حجاج، (2013 –2014). تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر، غ منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8– عائشة بغالي، (2016). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت (2013–2014–2015)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني التخصص : محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة معهد التكنولوجيا قسم المناجمنت.

9– مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات، النسب المالية، www.mdrscenter.com

10– القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم(46) لسنة 2012م.

11– مصطفى رشدي شيحة،(1985). الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت.

12– زياد رمضان،(1997). إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.